خبره الظرف المتقدم ولكن حذف الضمير ضعيف قال الرضي ويجوز حذفه منصوبا
مع ضعفه لعسر ورتبه بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه كما قال
الشاعر • ان من يدخل الكنيسة يوما • يلق فيها جآذرا وظباء •
والجاذر جمع جوذر بفتح الجيم وكسر الذال المعجمة ولد البقر الوحشيه وانما لم يجعل من
اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين اذ لام الاول مكسورة لالتقا الساكنين
ولام الثاني محذوفة للجزم والشرط له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله من رافع
وناصب واما الجار فلا يمتنع عمله لشدة اتصاله لكن يشترط في اسمهن ما تقدم من
الشروط في اسم كان واسم اخواتها فيشترط في المبتدا الذي تدخل عليه ان لا يخبر عنه
بجملة طلبية ولا انشائية وان لا يلزم التصدر ولا الحذف ولا عدم التصرف
ولا الابتدائية سوا كانت لنفسه او لمصحوب لفظي او معنوي فما لا تدخل عليه كان
واخواتها وهو ما ذكر لا تدخل عليه هذه الاحرف ونسبة الرفع الى هذه الحروف
وان الرفع الذي في الخبر هو غير الرفع الذي كان فيه قبل دخولها هو مذهب
البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخوله
لم يتغير عما كان عليه ولهذا لا يجوز ان قايم زيدا ولو كان قايم معمولا لها لجاز
ذلك واستدل له السهيلي بانها اضعف من الافعال فلم يجز ان تعمل عملين
وبعبارة اخرى هي واحجتهم في ذلك ان هذه الحروف عملت لمشابهة الفعلين
فلا تعمل في الثاني لتنحط رتبة الفرع عن الاصل قيل وهذا منهم مناقضة
بينة لانهم قالوا في زيد قايم كل منهما يرتفع بالاخر فبدخولك بطلت المرافعة
حيث نصبوا الاسم بالحرف فكيف يبقى الخبر على حاله وهو منحط الرتبة حيث
لم يجوزوا فيه الوجهين بخلاف الفعل والاصح من القولين القول الاول
وذلك لان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدا
وعلى الخبر فخرج بالاول الا واما الاستفتاحيتان لانهما يدخلان على الجملة
الاسمية تارة وعلى الفعلية اخرى فانهما لا يلزمان الدخول على المبتدا

والخبر

والخبر وشبهها بها ايضا في الاستغنى بهما في العمل عن دخول كان عليها بحيث بلغ
يستقل الكلام ولا يحتاج معها الى شي اخر وخرج بهذا القيد لولا الامتناعية
واذا الفجائية فانهما وان اشبها كان في لزوم المبتدا والخبر لكنهما يفارقانها
من حيث افتقار لولا الى الجواب واذا الى كلام سابق فعملهن اي هذه الاحرف
عملها اي عمل كان لكن حالة كونه معكوسا اي نصب المبتدا ورفع الخبر ليكون المبتدا
والخبر معهن اي الاحرف كمفعول قدم على فاعله وفاعل اخر عن مفعول تنبيها
اي لاجل التنبيه على الفرعية لان الاصل تقديم المرفوع على المنصوب والعكس
فرع وايضا لان حصول معانيها من التاكيد والتشبيه وغيرهما في
الاخبار بفتح الهمزة جمع خبر فكن اي الاخبار كالعمد وجعلت الاسما كالفضلا
فاعطيا اي الاخبار والاسما اعراب العمد راجع للاخبار واعراب الفضلا
راجع للاسما فهو لف ونشر مرتب وحاصل المعنى ان الاسم نصب لشبهه
بالمفعول والخبر رفع لشبهه بالفاعل كذا قيل في تقدير العلة والمراد بالعلة
الجنس الصادق بالعلتين وهي اي العلة متاتية في ما الحجازية ولم تتقدم
منصوبها وبني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع على اسم ان
قبل استكمال الخبر فمن الرفع لها منع العطف لئلا يتوارد عاملان على معمول صح
واحد ومن منع اجاز العطف لانتفاء ذلك اي توارد عاملين على معمول واحد
لان الرافع المبتدا لا غير وبعضهم قرر علة عملها منكوسا على وجه سالم من
هذا الخدش بان قال هذه الاحرف مشابهة للفعل المتعدي ووجه
الشبه انها تقتضي امرين اما الفعل المتعدي فظاهر واما في هذه الاحرف
فلانها تقتضي النسبة في الجملة الاسمية والنسبة تقتضي امرين ظاهر فا
النسبة تعمل فيهما كعمل المتعدي في متعلقيه واما تقديم المنصوب على المرفوع
فلوجهين احدهما ان لفظ بعضها يشبه لفظ الفعل فان ان التي هي من جملة
هذه الاحرف تشبه ان في قولك ان زيد قايم من الانين والمرفوع في الفعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)